

ان هذا هو الصواب وهذه مسألة دومة ينبغي تحريرها والاعتناء
بها زيادة على غيرهما فقد وقع فيها معترك عظيم وكان يخطو
لي ان اجمع فيها رسالة اذكر فيها ما حرم في حاشيتي على الدر
المختار وغيره فلا يأسر ان اذكر في هذا المقام ما يوضح الرام
اسما فالاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استدعي
بعد طول في الكلام **فتقول** وبالله التوفيق اعلم ان ما مر
عنه الصدر الشهيد من ان سباب الشيخين لا يقبل توبته
وقد عزاه في البحر الى لجهرة شرح القدوري وقد قال
في النهج لا وجود له في اصل لجهرة وانما وجد في هامش
بعض النسخ فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله
اه وقال العلامة العمري في حاشية الاشباه بعد نقله
كلام النهر قول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ لجهرة
لا وجه له يظهر لنا قد مناه من قبول توبة من سب الانبياء
عندنا خلافا للهاكمية والحابلة واذا كان كذلك فلا وجه
للقول بعدم توبة من سب الشيخين بالطريق الاولي بل لم
يثبت ذلك عن احد من الائمة فيما اعلم اه واعلم ان مسألة
عدم قبول توبة سباب النبي صلى الله عليه وسلم اول من
ذكرها عندنا صاحب البرازية وتبعه المحقق الكمال ابن الهمام
في فتح القدير شرح الهداية وتبعه التمرناشي في متن التوبه
وكذا ابن نجيم في البحر والاشباه وانقضى به في الخبرية لكن العلامة
التمرناشي بعد ما عزى ما في متنه الي البرازي قال في شرحه

عليه

عليه المسمى منع الغفار لكن سمعت من مولانا شيخ الاسلام
امين الدين ابن عبد العال مفتي بحنفية في الديار المصرية ان
صاحب الفتح تبع البرازي في ذلك وان البرازي تبع الصارم
المسلول فانه عزى في البرازية ما نقله من ذلك اليه ولم
يعزه لي احد من علماء بحنفية اه وفي معين احكام معزيا الي
شرح الخجاوي ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم
او بعضه كان ذلك منه ردة اذ حكه حكم المرتدين اه
وفي النصف من سب النبي صلى الله عليه وسلم فانه مرتد
ويفعل به ما يفعل بالمرتد اه فقله ويفعل به ما يفعل
بالمرتد ظاهر في قول توبته كالنجي وعن نقلها ردة عن
البحينة القاضي عياض في الشفا اه ما في منح الغفار لخصا
ثم اعلم ايضا ان البرازي قال انه كان يدين لانه حد
وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف احد
لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر
حقوق المسلمين الي ان قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم
المسلوم على شاتم الرسول اه وقد راجعت كتاب الصارم
المسلول لعدة الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي فراهه
ذكرها يرد على البرازي حيث ذكر السبكي اول اعنة الشفا
للقاضي عياض المالك ان الامام الشافعي هو فوق الامام مالك
في ردة وعدم قبول توبته وان يحمله قال ابو حنيفة و
اصحابه والثوري واهل الكوفة والاوزاعي لكنهم قالوا هي